كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق بين المطبوع والمخطوط
(دراسة توثيقية مقارنة)

د. حسام أحمد عبدالظاهر(*)

صدر كتاب الإسلام وأصول الحكم، للشيخ علي عبد الرازق (١٨٨٨-١٩٦٦م) لأول مرة سنة ١٩٢٥م[١] مُحدثًا ما أحدثه من أثر كبير ومعركة فكرية[٢] لا زالت أصداؤها مستمرة إلى الآن. وفي هذه السنة طُبع من الكتاب ثلاث طبعات، ولم تصدر بعد ذلك أي طبعة أخرى للكتاب خلال أربعين عامًا كاملة، على الرغم من عدم صدور أي قرار رسمي بمنعه أو مصادرته[٣].

وفي العام نفسه الذي توفي فيه علي عبد الرازق سنة ١٩٦٦م صدرت طبعة للكتاب في بيروت[٤]، ومعها نقد وتعليق للدكتور ممدوح حقي عبارة عن فصول نقدية وافية مرفقة بكل باب من أبواب الكتاب التسعة، مما لا يتماشى مع إمكانية صدوره في هذه الفترة القصيرة جدًا من عام ١٩٦٦م بعد الشهر الذي رحل فيه عبد الرازق، وهو شهر

(*) باحث في التراث والتاريخ الإسلامي (مركز تحقيق التراث - دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة).

(١) ينفرد الدكتور عبد اللطيف حمزة بالقول أن علي عبد الرازق نشر مجموعة مقالات في جريدة السياسة ثم جمعها بعد ذلك في كتاب الإسلام وأصول الحكم. انظر: عبد اللطيف حمزة: الصحافة المصرية في مائة عام. المكتبة الثقافية (١٤). القاهرة،١٩٦٠م، ص ١١٠-١١١. وهذا القول يجافي الحقيقة؛ فلم يكتب عبد الرازق أي مقالات في موضوعات (الإسلام وأصول الحكم) سابقة على كتابه.

(٢) عن معركة الإسلام وأصول الحكم، انظر على سبيل المثال: مختار التهامي: ثلاث معارك فكرية. القاهرة، ١٩٧٦م، ص ص ٥١-١٤٣؛ فاروق منصور: الإسلام وأصول الحكم. مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثاني ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص ص ٢٣٩-٢٥٨؛ محمد عمارة: الإسلام وأصول الحكم - دراسة ووثائق. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ص ص ٧-٥٢؛ إلهام شاهين: العلمانية في مصر وأشهر معاركها. ج١ (معركة كتاب الإسلام وأصول الحكم). القاهرة، دار هارموني للطباعة، ٢٠٠١م؛ محمود الورداني: ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث. القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢م، ص ص ٥٩-٨٧.

(٣) ليس صحيحًا ما يذكره البعض من أن الكتاب قد صودر، انظر على سبيل المثال: محمود أمين العالم: ثورة فكرية... ولكن - حديث مع صاحب «الإسلام وأصول الحكم». مجلة المصور، العدد ٢١٩١، ٧ أكتوبر ١٩٦٦م، ص٣٢.

(٤) ليس صحيحًا ما يذكره الدكتور الريس من عدم طبع الكتاب حتى سنة ١٩٧١م. انظر: محمد ضياء الدين الريس: الإسلام والخلافة في العصر الحديث- نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم. جدة، الدار السعودية للنشر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣/م، ص١٢.

سبتمبر. والراجح أن هذه الطبعة بدأ الإعداد لها قبل رحيل المؤلف، وأنها صدرت قبل رحيله بقليل؛ حيث لا يوجد في الكتاب أثر خبري عن رحيل عبد الرازق.

* * *

وأيًا كان الأمر فإنه من المؤكد أن عام وفاة علي عبد الرزق كان بداية لانطلاق بعض طبعات الكتاب بعد توقف عدة عقود، ومنذ هذه الوفاة إلى الآن صدرت للكتاب طبعات كثيرة. ومن الملاحظ أن أول طبعة تصدر للكتاب بعد غياب أربعين عامًا أي منذ سنة ١٩٢٥م كانت طبعة شامية صدرت في بيروت، وهي الطبعة السابق ذكرها، وآخر طبعة للكتاب - وهي شامية أيضًا- صدرت في الأردن سنة ٢٠١٦م. و خلال الخمسين عامًا الأخيرة، صدرت للكتاب - في حدود معرفتي - ثلاثون طبعة عربية[١].

وجميع طبعات الكتاب عامة -على حد علمي- تتوزع زمنيًا على النحو الآتي:

القرن	العقود الزمنية	عدد الطبعات
القرن ٢٠	العشرينيات	٣
	الثلاثينيات	-
	الأربعينيات	-
	الخمسينيات	-
	الستينيات	١
	السبعينيات	٣
	الثمانينيات	-
	التسعينيات	٨
القرن ٢١	العقد الأول (٢٠٠١ - ٢٠١٠م)	٥
	العقد الثاني (٢٠١١ - ٢٠١٣م)	١٣
مجموع عدد طبعات الكتاب		٣٣

جدول (١) التوزيع الزمني لطبعات (الإسلام وأصول الحكم)

(١) انظر بيانات جميع هذه الطبعات في قائمة مصادر الدراسة ومراجعها في ذيل الدراسة، ولا يدخل في هذا الحصر طبعات الكتاب المترجمة إلى اللغات الأجنبية.

وأول الطبعات بعد طبعة بيروت، هي طبعة مجلة الطليعة سنة ١٩٧١م التي تشيت على إثرها مشكلات قضائية وقانونية عطلت إصدار طبعات أخرى للكتاب في مصر حتى سنة ١٩٩٣م، عندما قامت سلسلة المواجهة والتنوير بإعادة طبعه مصورًا عن آخر طبعاته في حياة المؤلف، وقدم جابر عصفور لهذه الطبعة تقديمًا موجزًا.

وقبل هذه الطبعة ولتعذر طبعه في مصر فيما يبدو، قام د. محمد عمارة بطبع الكتاب في بيروت سنة ١٩٧٢م مُقدمًا له بدراسة وافية عن المعركة كان قد ذكر معظم ما جاء فيها في الدراسة التي نشرها قبل ذلك في مجلة الطليعة في العام السابق على طبعته هذه. وقد تتابعت طبعات الكتاب بعد ذلك إلى الآن.

ويُلاحظ على طبعات الكتاب المختلفة ما يأتي:

أولًا- الطبع بالتصوير عن طبعات أخرى: معظم الطبعات قامت بالصف الجديد للكتاب، إلا أن بعضها كان مصورات من طبعات أخرى، مثل طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٧م المصورة عن طبعة دار مصر المحروسة في السنة نفسها، وطبعة مكتبة الأسرة ٢٠١٥م ودار الهلال (سنة ٢٠١٦م) المصورتين عن طبعة كتاب الهلال سنة ٢٠٠٠م. وطبعة المجلس الأعلى للثقافة في مصر سنة ٢٠١٣م المصورة عن طبعة كتاب الدوحة سنة ٢٠١١م.

والملاحظ في هذا السياق قيام بعض الطبعات بتصوير طبعة الكتاب سنة ١٩٢٥م غير أنها لم تحافظ على ترقيم الصفحات الوارد فى هذه الطبعة، ويتمثل ذلك في طبعة دار المعارف التونسية سنة ١٩٩٩م.

ثانيًا- الطبع عن طريق طبعات غير أصلية: ويمثل ذلك : طبعة وجيه كوثراني التي اعتمدت على طبعتي ممدوح حقي في مكتبة الحياة سنة ١٩٧٨م، ومحمد عمارة في المؤسسة العربية للدراسات والنشر سنة ١٩٧٢م، وكذلك طبعة حيدر إبراهيم في الدوحة سنة ٢٠١١م، التي اعتمدت على طبعة عمارة سالفة الذكر.

ثالثًا- الجمع بين نص كتاب علي عبد الرازق ونصوص لكتب أخرى: ويمثل ذلك طبعة دار مصر المحروسة ومكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٧م التي جمعت معه كتاب (أصول الحكم في الإسلام) لعبد الرزاق السنهوري، وطبعة مؤسسة سما بالقاهرة سنة ٢٠١٠م التي جمعت معه كتاب (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) لعبد الرحمن الكواكبي، وطبعة الدوحة التي جمعت معه كتاب (نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم) للطاهر ابن عاشور، وطبعة رضوان السيد سنة ٢٠١١م في مكتبة جداول التي جمعت معه نصي الطاهر بن عاشور ومحمد الخضر حسين في نقده.

رابعًا- عدم نشر النص الكامل للكتاب: وذلك يتمثل في طبعة واحدة هي طبعة دار الطليعة ١٩٩٦م بتقديم وجيه كوثراني الذي لم ينشر الكتاب الثاني من (الإسلام وأصول الحكم)، وإنما نشر الكتابين الأول والثالث فقط.

خامسًا- مقدمات ودراسات في صدارة الطبعات: توجد في أكثر هذه الطبعات دراسات أو مقدمات لها من قِبَل بعض الكتاب والباحثين. ومن الجدير بالذكر أن الشيء الوحيد الذي تتميز به طبعات الكتاب خلال خمسين عامًا (١٩٦٦-٢٠١٦م) هو وجود هذه المقدمات، وممن قدَّم للكتاب في طبعاته المختلفة: ممدوح حقي، ومحمد عمارة، وجابر عصفور، ونصر حامد أبو زيد، وعمار علي حسن، وحيدر إبراهيم، ورضوان السيد، وشعبان يوسف، وممدوح عبد الرازق، وعمرو كمال حامد... وغيرهم.

* * *

هذا بالنسبة للمقدمات التي لا ننكر أهميتها وإلقاءها للكثير من الأضواء الكاشفة للكتاب وأفكاره، أما بخصوص نص الكتاب نفسه فللأسف الشديد لا توجد طبعة واحدة من هذه الطبعات خلت من العيوب الطباعية والتحريرية.

المهم في ذلك الأمر أن معظم هذه الطبعات الصادرة منذ ١٩٦٦م حتى الآن لم تستطع أن تُقدم لنا نصًا محررًا سليمًا كما ينبغي. ولقد تعددت مظاهر الخلل في هذه الطبعات، وتنوعت الأخطاء والتجاوزات في حق هذا النص المهم. وفيما يلي أعرض لنماذج من هذه الأخطاء والتجاوزات:

أولًا- الإسقاطات النصية: تعددت مواطن الإسقاطات في الطبعات ومن ذلك:

نموذج (١) من طبعة د. محمد عمارة:

بعد ذلك ان يكون هذا الواقع المحسوس جاريا على نواميس العقل ام لا ، وموافقا لأحكام الدين ام لا .

وانت تستطيع ان تدرك مثلا لذلك في قصة البيعة ليزيد ، حين قام احد (٢)

بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٧٢؛ ٢٠٠٠م،

ص ١٣٠، قبل السطر الأخير

الواقع المحسوس جاريًا على نواميس العقل أم لا ، وموافقًا لأحكام الدين أم لا

لامعنى لقيام الخلافة على القوة والقهر إلا ارصادهما لمن يخرج على مقام الخلافة ، أو يعتدى عليه ، واعداد السيف لمن يمس بسوء ذلك العرش ، ويعمل على زلزلة قوائمه

وأنت تستطيع أن تدرك مثلا لذلك فى قصة البيعة ليزيد ، حين قام

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٢٨ س ٨ - ١٠.

نموذج (٢) من طبعة د. محمد عمارة:

أبي بكر وعمر الخ الخ (٥) ؛ وليس في شيء من ذلك كله ما يصلح دليلا على ما زعموه من معنى النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقيام مقامه من المسلمين .

بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢؛ ٢٠٠٠م،ص ١٢٤، س ٤ أسفل.

أبي بكر وعمر » الخ الخ (٤) ؛ وليس في شيء من ذلك كله ما يصلح دليلا على ما زعموه من أن الشريعة اعترفت بوجود الخلافة أو الإمامة العظمى ، بمعنى النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقيام مقامه من المسلمين .

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ١٧، س ٢ - ٣ أسفل.

نموذج (٣) من طبعتي دار الهلال، ومصورتها في مكتبة الأسرة ٢٠١٥م:

ذلك حياة العلم ونماؤه، غير أن احتمال جهلنا ببعض الحقائق لاينبغي عليها الاحكام، ونقيم المذاهب، ونبين لها الأسباب، ونستخلص منها

مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م،ص ١٠٥، بعد س ٦ أسفل.

ففي ذلك حياة العلم ونماؤه ، غير أن احتمال جهلنا ببعض الحقائق لا ينبغي أن يمنعنا من الوثوق بما علمنا منها ، واعتبارها حقائق علمية ، نبني عليها الأحكام ، ونقيم المذاهب ، ونبين لها الأسباب ، ونستخلص منها النتائج ، حتى يظهر لنا ما يخالفها ويثبت ثبوتاً علمياً

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٥٩، س ٩

نموذج (٤) من طبعة كتاب الدوحة، ومصورتها في المجلس الأعلى للثقافة:

عالميه وجهلائه. وما كان الإسلام دعوة عربية، ولا وحدة عربية، ولا ديناً عربياً، وما كان الإسلام ليعرف فضلاً لأمة على أمة، ولا للغة على

الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ٢٠١١م؛

القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٣م، ص ٨٣، س ٥ أسفل.

وفقرائه ،عالميه وجهلائه . هو وحدة دينية ، أراد الله أن يربط بها البشر، وأن تشمل أقطار الارض كلها ؛ وما كان الإسلام دعوة عربية ، ولا

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٨١، س ١٢ - ١٣.

نموذج (٥) من طبعة دار المدى:

علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا. ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا، واغفر لنا وارحمنا. أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".

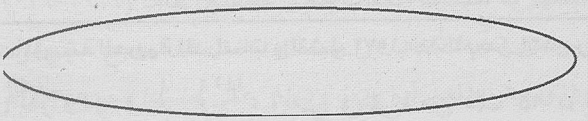

جريدة السفير، بيروت، دار المدى، ٢٠١١م، ص ٨، بعد السطر الأخير

وَاعْفُ عَنَّا، واغْفِرْ لَنَا وارْحَمْنَا . أَنْتَ مَوْلانا فانْصُرْنا على القَوْمِ الكافِرِين »

على عبدالرازق

المنصورة فى يوم الاربعاء الموافق ٧ رمضان سنة ١٣٤٣ هـ أول ابريل سنة ١٩٢٥ م

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص (ص)، آخر سطرين.

ويبين الجدول التالي عدد الإسقاطات النصية في بعض الطبعات:

م	الطبعة	سنوات الطبع	عدد الاسقاطات
١	دار مكتبة الحياة، بيروت	١٩٦٦م؛ ١٩٧٨م	٨
٢	مجلة الطليعة، مصر	نوفمبر ١٩٧١م	٢٦
٣	المؤسسة العربية للدراسات، بيروت	١٩٧٢م؛ ٢٠٠٠م	١٦
٤	دار الطليعة، بيروت	١٩٩٦م	١٦
٥	كتاب الهلال، دار الهلال	٢٠٠٠م	٧
٦	مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب	٢٠١٥م	٧
٧	دار الهلال	٢٠١٦م	٧
٨	دار مصر المحروسة	٢٠٠٧م	١٧
٩	مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب	٢٠٠٧م	١٧
١٠	كتاب الدوحة، قطر	٢٠١١م	٢٠
١١	المجلس الأعلى للثقافة، مصر	٢٠١٣م	٢٠
١٢	دار المدى، بيروت	٢٠١١م	١٢
١٣	مكتبة مدبولي	٢٠١٣م	٥
١٤	دار التنوير، القاهرة	٢٠١٣م	١٥
١٥	كتاب اليوم، دار أخبار اليوم	٢٠١٥م	١٠

جدول (٢) الإسقاطات النصية في بعض طبعات (الإسلام وأصول الحكم)

ثانيًا- الأخطاء الطباعية والتحريفات: لا تخلو منها طبعة، ولكنها تزيد في بعضها بشكل لافت جدًا في كل صفحة، وهذا يظهر في طبعتي مصر المحروسة ومكتبة الأسرة ٢٠٠٧م، وفي طبعة أخبار اليوم٢٠١٥م. وهذه الطبعات الثلاث هي أسوأ طبعات الكتاب على الإطلاق من ناحية الأخطاء الطباعية.

ثالثًا- الإحالات في الكتاب: وقعت معظم الطبعات في خطأ عدم تعديل صفحات الإحالات. بمعنى أنه توجد في الكتاب إحالات في الهوامش من صفحة لأخرى، ولم تنتبه غالبية الطبعات وذكرت صفحات الطبعة القديمة، ولم تذكر الصفحات في طبعتها هي. ومن هذه الطبعات: مكتبة الحياة ١٩٦٦م، وطبعتا دار الهلال٢٠٠٠ و٢٠١٦م، وطبعة مصر المحروسة ٢٠٠٧م، ومكتبة الأسرة٢٠٠٧و ٢٠١٥م، والمدى٢٠١١م، وأخبار اليوم... وغيرها.

وإذا كانت هناك ضرورة للتمثيل فسنكتفي بثلاث طبعات فقط على النحو الآتي:

الطبعة	الإحالات		الصحيح كما فى الطبعة
	الموضع	البيانات	
مكتبة الحياة بيروت، ١٩٦٦م، (نقد وتعليق: ممدوح حقي)	صفحة ١٨ هامش (٢)	ص ٤	ص ١٥
	صفحة ٧٨ هامش (١)	ص ٢٨	ص ٧٤
	صفحة ٧٩ هامش (٢)	ص ١٢	ص ٣٨
جريدة السفير، المدى، بيروت، ٢٠١١م،	صفحة ١٨ هامش (١٩)	ص ٤	ص ١٣
	صفحة ٣٦ هامش (١٣)	ص ٢٨	ص ٢٩
	صفحة ٣٦ هامش (١٥)	ص ١٢	ص ١٩
التنوير، بيروت، ٢٠١٣م (تقديم: نصر حامد أبو يد	صفحة ٥٩ هامش (١)	ص ٤	ص ٥٦
	صفحة ٨٣ هامش (١)	ص ٢٨	ص ٨٠
	صفحة ٨٤ هامش (٢)	ص ١٢	ص ٦٥

جدول (٣) أخطاء الإحالات في بعض الطبعات

ولم تقم بعض الطبعات الأخرى بذكر الهوامش المحتوية على إحالات. مثل: طبعة مجلة الطليعة ١٩٧١م، وطبعة الأردن ٢٠١٦م.

ومن الجدير بالذكر أن من الطبعات القليلة التي ذكرت الإحالات صحيحة: طبعات محمد عمارة، ووجيه كوثراني، وعمار علي حسن بمكتبة الإسكندرية.

رابعًا- إهمال كشافات الكتاب وقائمة مراجعه: يُعتبر علي عبد الرازق من الرواد في العصر الحديث الذين حرصوا على إدراج كشافات أو فهارس لكتبهم، ونجده في كتابه لم يكتف فقط بوضع فهرس تفصيلي لمحتويات الكتاب في ست صفحات، وإنما أضاف فهرسًا آخر في ثماني صفحات بأسماء الأشخاص والأماكن الواردة بالكتاب. وبجانب التزام بعض الطبعات بما أراده المؤلف، إلا أن معظمها لم يتقيد بذلك، فنجد:

- طبعات لم تلتزم بفهرس المؤلف التفصيلي، ووضعت بدلًا منه فهرسًا من صفحة واحدة يقتصر على عناوين كتب الكتاب الثلاثة وأبوابه التسعة [مثل طبعات: المدى، ومصر المحروسة، ومكتبة الأسرة٢٠٠٧م، والتنوير، وأخبار اليوم، والأردن].
- طبعات قامت بحذف فهرس أسماء الأشخاص والأماكن [مثل: طبعة الطليعة، وطبعتي محمد عمارة، وطبعتي دار الهلال، وطبعة مصر المحروسة، وطبعتي مكتبة الأسرة سنتي ٢٠٠٧و٢٠١٥م، ودار الكتاب المصري -اللبناني ومكتبة الإسكندرية، والتنوير، وأخبار اليوم، والأردن].
- طبعات أبقت الفهرسين إلا أنه شابهما أخطاء كثيرة خاصة في أرقام الصفحات [الدوحة، والمجلس الأعلى للثقافة].
- طبعات حذفت الفهرسين: طبعة مجلة الطليعة.

أما قائمة المراجع التي أوردها علي عبد الرازق في صدر كتابه فلم تلتزم بعض الطبعات بذكرها مثل طبعات: الطليعة، ومصر المحروسة، والأسرة ٢٠٠٧م، والمدى، وأخبار اليوم، والأردن.

خامسًا- التغييرات الصياغية والأسلوبية، وعدم الالتزام بطريقة المؤلف في التعبير أحيانًا:

من أساسيات تحرير النصوص أو تحقيقها، أنه ليس من حق محقق النصوص ومحررها أن يغيِّر في النص. وهذه الحقيقة لم تلتزم بها بعض طبعات (الإسلام وأصول الحكم) للأسف الشديد.

وأهون نماذج ذلك هو صيغة التسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فمثلًا طبعة مجلة الطليعة لم تلتزم بصيغة المؤلف الذي كان يراوح بين خمس صيغ مختلفة: (صلى الله عليه وسلم)، و(صلوات الله عليه وسلم) و(صلى الله تعالى عليه وسلم)، و(عليه الصلاة والسلام)، و(عليه السلام) فأبقت الصيغة الأخيرة كما هي، أما الصيغ الأربعة الأخرى فوضعت بدلًا منها صيغة (صلعم) في أكثر من مائة موطن.

أما طبعة مصر المحروسة ومصورتها في الأسرة فقد قامت بتوحيد جميع صيغ المؤلف المختلفة في صيغة واحدة هي (صلى الله عليه وسلم). وهذا الموقف نجده كذلك في طبعات أخرى غير هاتين الطبعتين.

ومن التغييرات الصياغية كذلك ما نجده في طبعة الدوحة ومصورتها المصرية من نماذج منها **نموذج (١)**:

تضبط شتى شؤونها الداخلية والخارجية

طبعتا الدوحة، والمجلس الأعلى للثقافة، ص ٦٤، س ٣.

تضبط مختلف شؤونها الداخلية والخارجية ،الى غير ذلك ـ وإنه لكثير.

طبعات ١٩٢٥م، ص ٦٣، س ٥.

نموذج (٢):

نوع مما يتصور من الرياسة والسلطان إلا وهو داخل تحت ولاية محمد

طبعتا الدوحة، والمجلس الأعلى للثقافة، ص ٦٩، س ٧.

مما يتصور من الرياسة والسلطان إلا وهو داخل تحت ولاية النبي

طبعات ١٩٢٥م، ص ٦٨، س ٩.

سادسًا- خلل هوامش الكتاب: بعض الطبعات لم تلتزم بطريقة المؤلف في ذكر الهوامش أسفل كل صفحة، وقامت إما بترحيلها إلى نهاية كل باب [مثل طبعتي مصر المحروسة، ومكتبة الأسرة ٢٠٠٧م، ودار المدى]. وإما بجعل جميع الهوامش في نهاية الكتاب [طبعتي دار الهلال، وطبعة الأسرة ٢٠١٥م].

والجدير بالذكر أن هناك طبعات أسقطت الكثير من هوامش الكتاب ولم توردها، مثل طبعة الأردن التي أسقطت تسعة وثلاثين (٣٩) هامشًا من عدد هوامش الكتاب البالغ مائة واثنين وتسعين (١٩٢) هامشًا، أي أنها لم تذكر أكثر من خمس هوامش المؤلف.

وفي بعض الطبعات فاق خلل الهوامش بها كل تصور، ويتمثل ذلك في طبعتي مصر المحروسة ومكتبة الأسرة ٢٠٠٧م؛ إذ ضمت أربعة أنواع من الخلل: هوامش ناقصة، وأخرى مكررة، وثالثة في غير محلها، ورابعة ساقطة وغير موجودة. ويندرج ضمن كل نوع من هذه الأنواع الكثير من الشواهد.

* * *

وبعد تبيان بعض عوار طبعات الكتاب المختلفة، قد يقول البعض إن الحل في ذلك أن نرجع لطبعات الكتاب في حياة المؤلف.

وهذا اقتراح وجيه، ولكن أي طبعة نعتمد من بين طبعات الكتاب الصادرة سنة ١٩٢٥م؟. ستكون الإجابة بطبيعة الحال هي آخر طبعات الكتاب في حياة مؤلفه؛ لأنه من المعروف في عالم تحقيق النصوص أنه يجب الاعتماد على الإبرازة الأخيرة للمؤلف في حياته، فهي تمثل الصورة النهائية التي ارتضاها لكتابه بعد علاجه لأخطاء الإبرازات السابقة واستدراكه عليها وإضافته لها...إلخ.

ووفقًا لذلك سيرى البعض أنه يمكن الاعتماد على الطبعة الثالثة والأخيرة في حياة المؤلف. وهذا منطقي تمامًا وفقًا لما يراه المحققون وعلماء التراث. وقد التزمت بعض الطبعات بذلك إما طبعًا عن الثالثة، أو تصويرًا لها. ومن المعروف في وسط تحقيق النصوص أن المصورات من النسخ هي بمنزلة أصلها[1]، وينطبق ذلك على ثلاث طبعات صدرت في تسعينيات القرن الماضي، اثنتان منهما صدرتا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب في عامي ١٩٩٣، و١٩٩٦م في سلسلتي المواجهة ومكتبة الأسرة، والثالثة صدرت عن دار المعارف التونسية سنة ١٩٩٩م.

وإذن فالطبعة الثالثة للكتاب تُعد الإبرازة الأخيرة التي من المنطقي الاعتماد عليها. ولكن للأسف الشديد تكتشف الدراسة النصية المتأنية لها أنها طبعة يرجح أن علي عبدالرازق لم يقم بمراجعتها؛ لاحتوائها على الكثير من الأخطاء الطباعية، التي يُستبعد أن تمر على علي عبد الرازق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المقارنة بين طبعات الكتاب الثلاث الأصلية تبين أن الطبعة الثانية هي أصح هذه الطبعات؛ وذلك لأن الطبعة الثالثة يوجد بها تسعة إسقاطات نصية، وواحد وأربعين خطأً طباعيًا. ومن الممكن أن نشير إلى بعض أخطاء الطبعة الثالثة مقارنة بالطبعة الثانية على النحو الآتي:

---

(١) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م، ص٣٢.

نموذج (١)

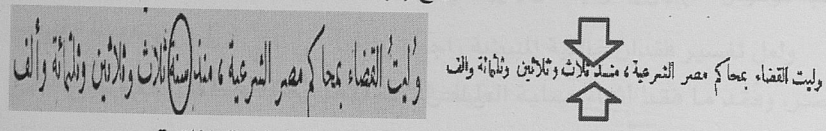

الطبعة الثالثة الطبعة الثانية

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص (ف)، س ٧.

نموذج (٢)

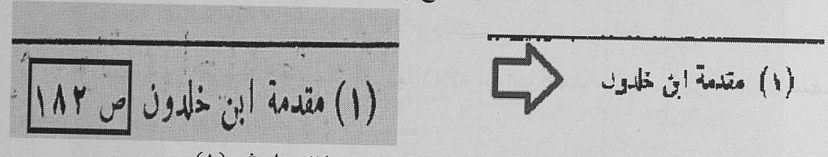

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٢٤، هامش (١).

الطبعة الثالثة الطبعة الثانية

نموذج (٣)

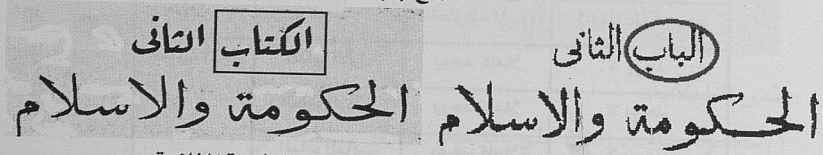

الطبعة الثالثة الطبعة الثانية

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٣٩، س ١

ويمكن تفسير كثرة الأخطاء الطباعية في الطبعة الثالثة بأن الطبع تم من قبل مطبعة مصر لزيادة الطلب على الكتاب، دون الرجوع لعبد الرازق، ويُرجح ذلك صدورها في شهر سبتمبر كما يذكر عبد الرازق في مذكراته غير المنشورة[١]، أي بعد حكم هيئة كبار العلماء بشهر؛ إذ كان الحكم في ١٢ أغسطس.

نخرج من ذلك بأن الطبعة الثانية هي الطبعة التي ينبغي الاعتماد عليها عند إعادة طباعة الكتاب، وهي طبعة جيدة على الرغم مما بها من أخطاء طباعية قلما يخلو منها أي كتاب مطبوع[٢].

(١) ممدوح عبد الرازق: تقديم كتاب (الإسلام وأصول الحكم). القاهرة، دار الهلال، ٢٠٠٠م، ص١٩.

(٢) من هذه الأخطاء:

- ص ٦٤ س٢عدم وجود عنوان في الباب الثالث من الكتاب الثاني.
- ص٧٨ س٥ (طبيعة البشرية) وفي ط٣ (الطبيعة البشرية).
- ص ٨٥ عدم تحديد بداية الفكرة (٥) في الباب الأول من الكتاب الثالث.
- ص ٨٧ س ٦: (صلى الله عليه)، والصواب (صلى الله عليه وسلم).
- ص ٩٧ س٣ من أسفل: (فلقبوا المرتدين)، والأرجح: (فلقبوا بالمرتدين).

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فظهور مخطوطة الكتاب لأول مرة[١] أضاف أبعادًا جديدة للموضوع.

وبعد فحص المخطوطة تبين أنها تشتمل على:

- أوراق أولية تشبه بطاقات جمع المادة العلمية.
- تسع صفحات قديمة من مرحلة التأليف قبل المسودة.
- نسخة شبه كاملة من مسودة الكتاب.
- نسخة من مبيضة المخطوط، بها ثلاثة أبواب كاملة، وباب غير كامل، وصفحة واحدة من أحد الأبواب الأخرى.

وتفصيل المخطوطتين المسودة شبه الكاملة، والمبيضة الناقصة يوضحه الجدول الآتي:

الكتاب	الباب	المخطوطة المسودة	المخطوطة المبيضة
الكتاب الأول	الباب الأول	يوجد كاملا	لا يوجد
	الباب الثانى	يوجد كاملا	لا يوجد
	الباب الثالث	يوجد كاملا	لا يوجد
الكتاب الثاني	الباب الأول	يوجد كاملا	غير كامل
	الباب الثانى	يوجد كاملا	يوجد كاملا
	الباب الثالث	يوجد كاملا	توجد صفحة واحدة فقط
الكتاب الثالث	الباب الأول	يوجد كاملا	لا يوجد
	الباب الثانى	يوجد كاملا	يوجد كاملا
	الباب الثالث	يوجد كاملا	يوجد كاملا

جدول (٤) تفصيل الموجود من مسودة مخطوطة (الإسلام وأصول الحكم) ومبيضتها

والمقصود بالمسوَّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية، أما المبيضة فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابًا يخرج للناس في أحسن تقويم، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط

(١) يجب هنا تسجيل الشكر الجزيل لآل عبد الرازق، وخاصة سيادة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا، والأستاذ الدكتور عمرو كمال حامد حفيد الشيخ علي عبدالرازق الذي تفضل مشكورًا بأن سمح لي بالاطلاع على المخطوطة وأخذ مصورة منها.

الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير..إلى غير ذلك[١].

ولعل تفسير فقدان غالبية المبيضة راجع إلى أنها هي التي استخدمها عمال مطبعة مصر، وفُقد ما فقد أثناء عملية الطباعة. كما يتضح من الخطاب التالي الموجه من المطبعة لعلي عبد الرازق أثناء طباعة الكتاب سنة ١٩٢٥م:

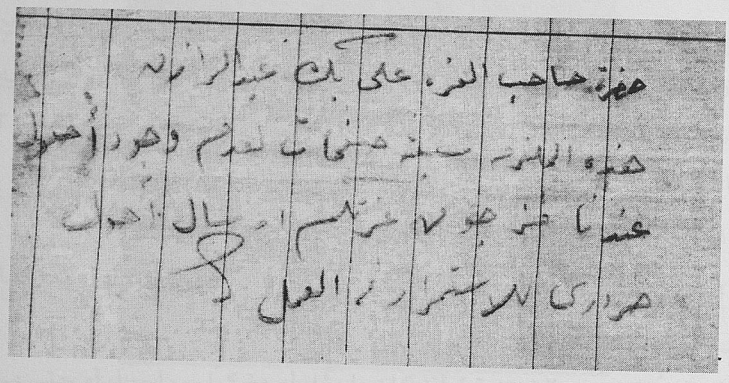

ونص الخطاب:

١. حضرة صاحب العزة علي بك عبد الرازق

٢. هذه الملزمة سبعة[٢] صفحات لعدم وجود أصول

٣. عندنا فنرجو من عزتكم إرسال أخوك[٣]

٤. ضروري للاستمرار في العمل.

وفي ضوء الموجود من المبيضة يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف يُذكر بينها والمسودة، وعليه فإن المسودة تعتبر أصلا لمقابلة الكتاب. ومسودات المؤلفين في التراث العربي عامة نادرة، ويوجد أعداد من المؤلفات بخطوط مؤلفيها، ولكن نادرًا ما وصلت إلينا مسودات هذه المؤلفات[٤]... وينطبق عامل الندرة هذا على مسودة كتاب (الإسلام وأصول الحكم).

(١) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص ٣٢.

(٢) كذا بالنص.

(٣) كذا بالنص.

(٤) أيمن فؤاد سيد: مسودة كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، للمقريزي. لندن، مؤسسة الفرقان، ١٩٩٥م، ص٤.

وهذه صورة لغلاف المخطوطة:

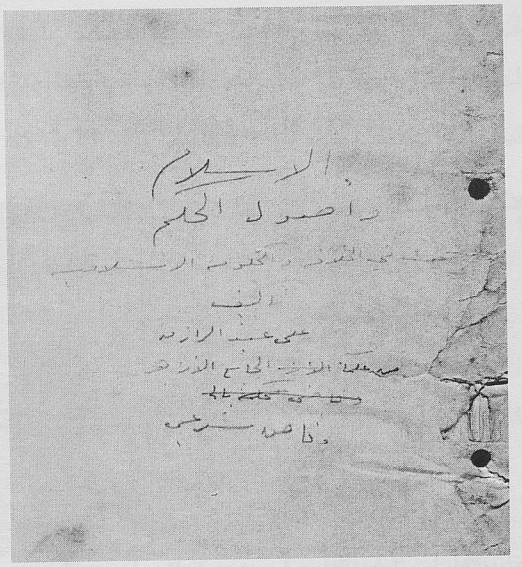

وقد قام علي عبد الرازق أثناء الطبع بإحداث بعض التغييرات على البيانات الواردة على الغلاف:

- في العنوان الفرعي للكتاب من (بحث في الخلافة والحكومة الإسلامية) إلى (بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام).
- في الصفة الخاصة به من (من علماء الجامع الأزهر وقاض شرعي) إلى (من علماء الجامع الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية).

وهذه المخطوطة تفيد الباحث في ثلاثة أمور:

- أولها نقض الاتهام القائل بأن علي عبد الرازق ليس هو مؤلف الكتاب.
- وثانيها تقديم الكثير من الإشارات المفيدة في دراسة كيفية تأليف علي عبد الرازق لكتابه، وأسلوبه، والمراحل الزمنية لتأليفه.
- وثالثها تقديم الكثير من المساعدة في التحرير الدقيق لنص كتاب (الإسلام وأصول الحكم) كما سنرى بعد قليل.

وبخصوص الأمر الأول ذهبت الاتهامات القائلة بأن علي عبد الرازق ليس مؤلف الكتاب في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه القائل بأن المؤلف هو أحد المستشرقين. وأبرز دعاته الشيخ محمد بخيت المطيعي (١٨٥٤-١٩٣٥م) مفتي الديار المصرية في كتابه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) الذي قال[١]: "علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط، فهو منسوب إليه فقط ليجعله واضعوه - من غير المسلمين - ضحية هذا العار، وألبسوه ثوب الخزي والعار إلى يوم القيامة".

وقد سار بعده الدكتور ضياء الدين الريس (١٩١٢-١٩٧٧م) في كتابه "الإسلام والخلافة في العصر الحديث"[٢] خطوة أخرى وقام بتحديد المؤلف، وهو في رأيه على أكثر تقدير المستشرق مرجوليوث (١٨٥٨-١٩٤٠م)، أو توماس أرنولد (١٨٦٤-١٩٣٠م) بانيًا اتهامه هذا على عدة أدلة أهمها:

١- ذهاب علي عبد الرازق إلى بريطانيا وبقائه فيها لمدة عامين.

٢- اعتماده ضمن مراجعه في الكتاب على توماس أرنولد، الذي وضع كتابًا هو الآخر عن الخلافة.

٣- لم يُعرف عن الشيخ قط أنه كان باحثًا، أو مفكرًا سياسيًا، أو حتى مشتغلًا بالسياسة.

٤- لم يُعرف لعلي عبد الرازق أي مؤلف آخر أو بحث في السياسة بعد صدور الكتاب الذي كان شيئًا شاذًا بالنسبة لسيرة حياته.

٥- يتكلم الكتاب عن المسلمين بضمير الغائب، كقوله: الخلافة في لسان المسلمين، والخليفة عندهم، والدين عند المسلمين، إن للمسلمين في ذلك مذهبين، ذلك الزعم بين المسلمين...إلخ.

٦- ذكر في الكتاب أحاديث عن قيصر وعيسي ومتي والإصحاح والإنجيل.

٧- اتباع أسلوب المناورة والمراوغة والالتواء، وهو القريب من الأسلوب الإفرنجي، ولهذا فالغالب أنه مترجم.

٨- ظل علي عبد الرازق أربعين عامًا بعد صدور كتابه لم يكتب كتابًا آخر في نفس موضوعه أو مثله، ولم يحاول أو يستطع الدفاع عن نفسه والرد على خصومه بكتاب آخر.

---

(١) محمد بخيت المطيعي: حقيقة الإسلام وأصول الحكم. القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، ص ٢٣٧.

(٢) ص ص ١٧٧-١٨٣، ١٨٥، ٢١٠.

٩- زعم في المقدمة أنه بدأ تأليف الكتاب سنة ١٩١٥م، وغير معقول أن يستغرق تأليف كتيب لا يزيد عن مائة صفحة مدة عشر سنوات.

١٠- يثبت كتابه الآخر (الإجماع في الشريعة الإسلامية) بأنه ليس مؤلف (الإسلام وأصول الحكم)؛ فهو يذكر فيه أن الإجماع ثابت بالقرآن والحديث، وأنه حجة قطعية.

أما الاتجاه الثاني، وهو أحدث من الأول، فينسب تأليف الكتاب إلى أحد العرب، وتحديدًا إلى الدكتور طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣م). وأبرز القائلين بذلك: الشيخ أحمد حسن مسلم، والدكتور محمد عمارة.

الأول في رواية غريبة يقول إن علي عبد الرازق نفسه اعترف له بذلك في أربعينيات القرن العشرين إبان عمله واعظًا في بني مزار، ويقول عن علي عبد الرازق "وجدته يصلي ست ركعات سنة بعد المغرب أطال فيها القراءة والركوع والسجود، واضطرني الموقف أن أسأله: كيف يكون حرصك على أداء السنة بهذه الطريقة وأنت مؤلف كتاب "الإسلام وأصول الحكم" وهو كتاب عليه كثير من المآخذ التي تقدح في العقيدة؟ فسكت الشيخ علي عبد الرازق قليلًا وقال لي -أي للشيخ مسلم- وهل أنا الذي ألفت هذا الكتاب؟!! إنما ألفه د. طه حسين"، " لقد فاجأني بالكتاب وعليه اسمي، ولما سألته عن سبب ذلك أجاب مازحًا: لكي تكون لك شهرة عالمية، وذلك بعد أن تنقل عنك وسائل الإعلام الأجنبية والعالمية وتتحدث عن هذا الكتاب وما به من فكر"[١]، كما قال الشيخ مسلم إن علي عبد الرازق قال جازمًا عن الكتاب: "لم أخط فيه حرفًا من كلمة ولا كلمة من جملة"[٢].

أما الثاني وهو د. عمارة[٣] فيبني اتهامه القائل بأن طه حسين شريك في تأليف الكتاب، على عدة قرائن ضعيفة ربما يكون أقواها أن طه حسين نفسه قال إنه قرأ الكتاب قبل طبعه ثلاث مرات وعدل فيه كثيرًا[٤]. وهي مقولة رواها سكرتير طه حسين في مجمع اللغة العربية، وهي ليست دليلًا على هذا الاتهام المزعوم لثلاثة أسباب:

---

(١) جريدة الجمهورية، السنة ٤٠، العدد ١٤٣٩٦، الجمعة ٢٨ مايو ١٩٩٣م، ص٧. وذلك ضمن تحقيق صحفي أجراه الأستاذ مجاهد خلف تحت عنوان: (الإسلام وأصول الحكم بين طه حسين وعلي عبد الرازق).

(٢) عبد اللطيف فايد: الدكتور طه حسين مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم. جريدة الجمهورية، السنة ٤٠، العدد ١٤٣٨٩، الجمعة ٢١ مايو ١٩٩٣م، ص٧.

(٣) محمد عمارة: طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام. القاهرة، هدية مجلة الأزهر. ذو القعدة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ص ٥١.

(٤) محمد الدسوقي: طه حسين يتحدث عن أعلام عصره. سلسلة اقرأ (٥٧٨)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢م، ص ٧١.

١- اختلاف أسلوبي طه حسين وعلي عبد الرازق؛ فأسلوب طه حسين يمكن وصفه بأنه يغلب عليه الشفاهية لأنه كان يملي كتبه، أما لغة كتاب عبد الرازق ففقهية وغير معهودة عن طه حسين.

٢- طه حسين كان معروفًا عنه الشجاعة والاعتداد بالرأي، ولم يكن بحاجة إلى التخفي وراء علي عبد الرازق ليطلق أفكاره[١]، كما أنه لم يكن هناك مايمنع من ظهور الكتاب وعليه الاسمان معًا طالما كانا شريكين في الكتاب.

٣- كثيرًا ما يقوم الأصدقاء بقراءة الأعمال قبل تقديمها للطبع وتقديم ملاحظات أو استدراكات، وهذا ليس معناه أنهم شركاء في التأليف.

وأرى أن مثل هذه الاتهامات ليست إلا محاولات للطعن في أصالة تأليف علي عبدالرازق للكتاب، والتقليل من القدرات الفكرية الخاصة به.

ويأتي المخطوط ليقول الكلمة الأخيرة حول هذه الأسطورة التي لا زال الكثيرون يرددونها للأسف الشديد. وهي تشبه إلى حد كبير الاتهام الذي وجه إلى كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، بأن مؤلفه أو مؤلف بعض فصوله الفقهية هو الشيخ محمد عبده، أو الاتهام الذي وجه إلى كتاب (في الشعر الجاهلي) لطه حسين بأن مؤلفه الحقيقي هو المستشرق الإنجليزي مرجليوث.

وهكذا نرى التدرج الزمني التنازلي لهذا الاتهام حتى ينتفي تمامًا عبر الاطلاع على المخطوط:

الخطوة الأولى: الاتهام العام بأنه من وضع غير المسلمين (الشيخ بخيت).

الخطوة الثانية: الاتهام بأنه أحد المستشرقين (الدكتور الريس).

الخطوة الثالثة: الاتهام بأنه طه حسين فقط (الشيخ مسلم).

الخطوة الرابعة: الاتهام بالمشاركة التأليفية لعلي عبد الرازق مع طه حسين (الدكتور عمارة).

* * *

(١) عمار علي حسن: في تقديمه لكتاب (الإسلام وأصول الحكم)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١٣م، ص ٢٣.

وفي هذه الدراسة تأتي الخطوة الخامسة التي تذكر أن علي عبد الرازق هو وحده مؤلف الكتاب، نافية مزاعم كل أصحاب الخطوات السابقة، وتعتمد في ذلك على مخطوطة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) التي بها كافة معالم المخطوطات التي بخط مؤلفيها، ويمكن عرض المخطوطة المسودة وسماتها الدالة عبر ثمانية محاور على النحو الآتي:

أولًا- النقل لكلمات أو فقرات من مكان إلى آخر:

نموذج (١):

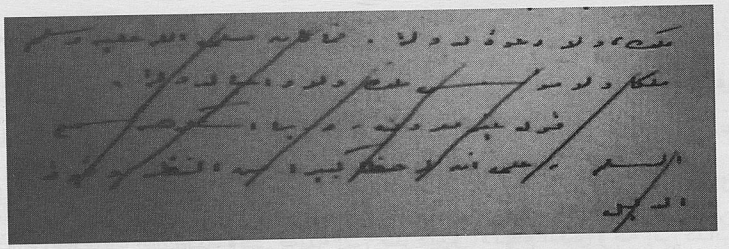

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٦١، س ٥ - ٩.

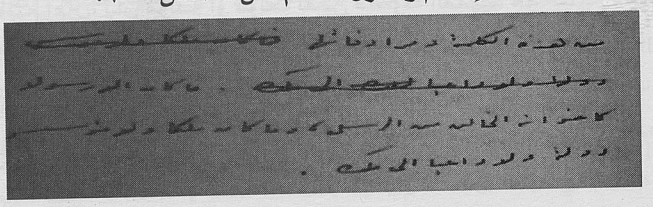

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٦٢، س ٢ - ٨.

الوصف: تم حذف ٥ سطور؛ وذلك لنقلها إلى موطن لاحق، ويقابله في المطبوع ص ٦٥ بدءًا من س٢:

ما كان الا رسولا كاخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً الى ملك .

قول غير معروف ، وربما استكرهه سمع المسلم ، بيد أن له حظا كبيراً من النظر وقوة الدليل .

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٦٥، س ٢ - ٥.

نموذج (٢):

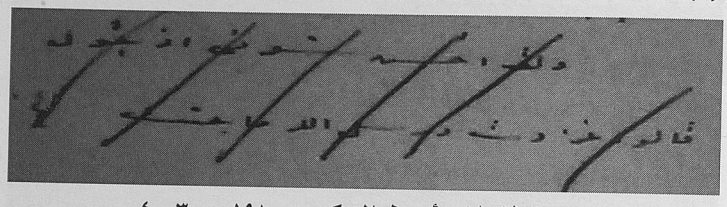

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٩٨، س ٣ - ٤.

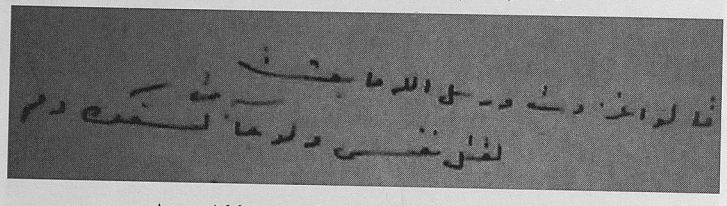

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٩٩، س ١.

الوصف: شطب لنقلها إلى الصفحة التالية، مع حذف جملة (ولقد أحسن شوقي إذ يقول)، والمقابل في المطبوع ص س ٧٩ س٢ من أسفل:

قالوا غزوت ورسل الله ما بعثت لقتل نفس ولا جاءت لسفك دم

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٧٩، س ٢ أسفل.

نموذج (٣):

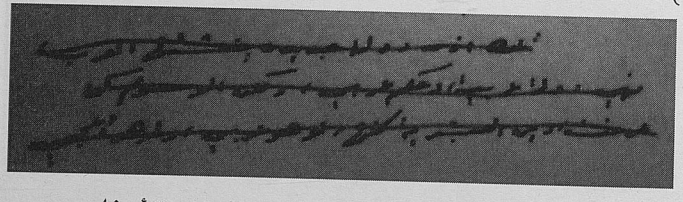

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٢٢٥، س ١ - ٣ أسفل.

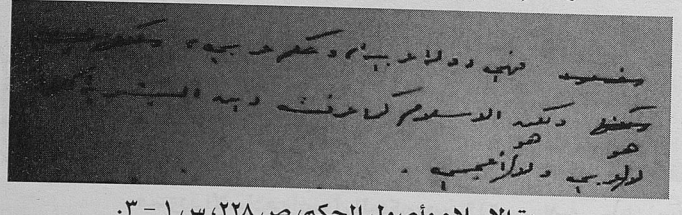

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٢٢٨، س ١ - ٣.

الوصف: شطبها لنقلها بعد عدة صفحات مع تغييرات طفيفة، وموطنها الجديد يقابله في المطبوع ص٩٢ س١١-١٢:

تلك دولة جديدة أنشأها العرب ، فهي دولة عربية وحكم عربي ، ولكن الاسلام كما عرفت دين البشرية كلها ، لا هو عربي ولا هو أعجمي

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٩٢، س ١١ - ١٢.

ثانيًا- الشطب للتكرار:

نموذج (١):

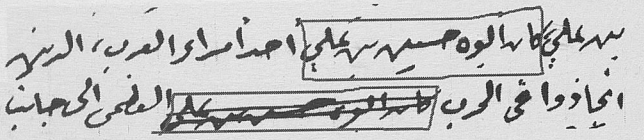

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٧٩، س ٣

الوصف: شطب على كلمات (كان أبوه حسين بن علي) في س٣ لأنها وردت قبل ذلك في السطر السابق.

نموذج (٢):

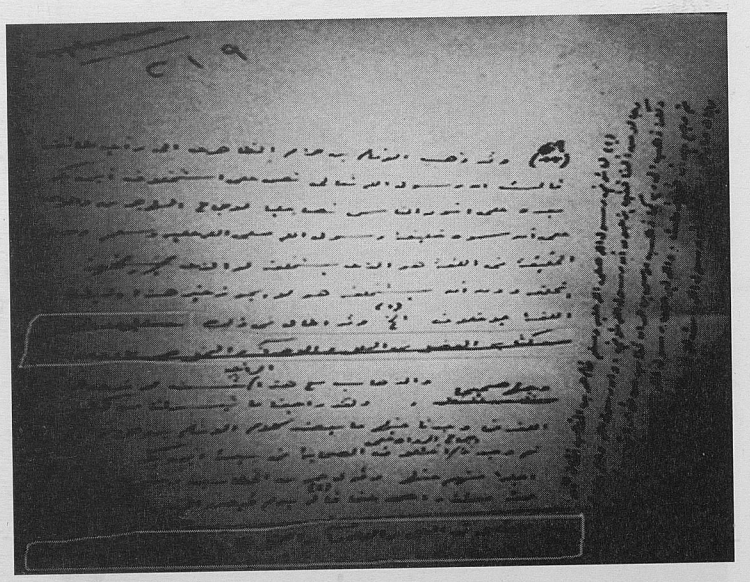

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٢١٩، س ٧-٨

الوصف: كتب التوثيق (الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٤ ص١٠٧ وما بعدها) داخل المتن كما يفعل البعض، ثم شطب عليه وأعاد كتابته في الهامش (١) أسفل الصفحة.

نموذج (٣):

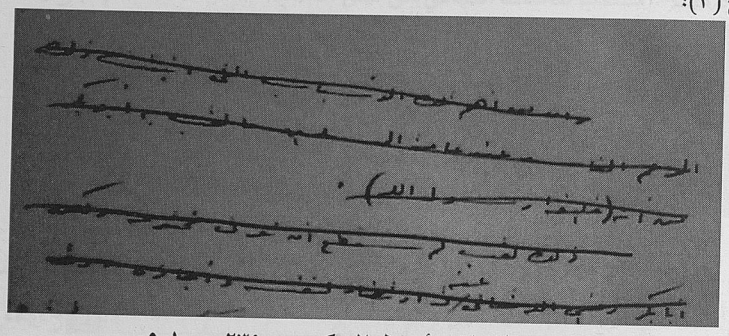

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٢٣٥، س ١-٥.

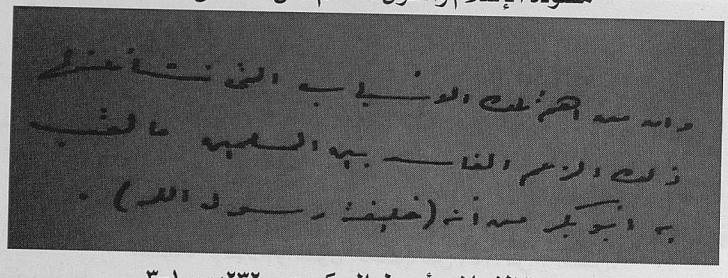

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ٢٣٢، س ١-٣.

الوصف: خمسة سطور تم الشطب عليها في ص٢٣٥ س١-٥ فيما يبدو لأنها وردت قبل ذلك في نهاية الباب السابق مع تغييرات طفيفة في ص٢٣٢ س١-٣ من المخطوط.

ثالثًا- الشطب لتغيير التعبير أو الصياغة:

نموذج (١):

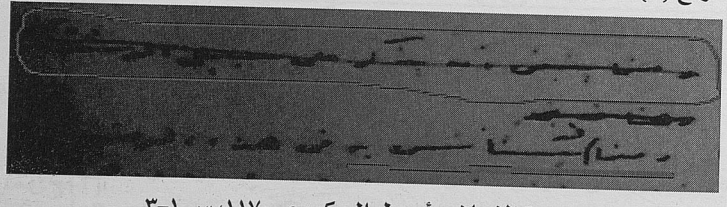

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١١٧، س ١-٣.

الوصف: شطب على (ومما ينبغي أن يذكر على سبيل الاستئناس...) وجعلها (ومما قد يستأنس به).

نموذج (٢):

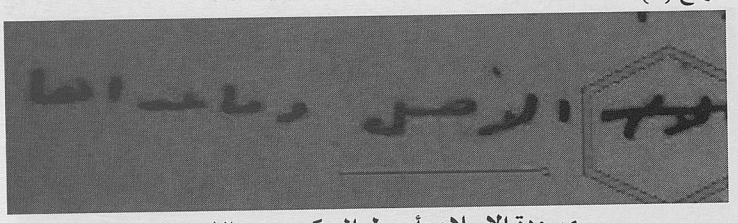

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٢٠، س٢.

الوصف: شطب على (الأم) وجعلها (الأصل).

نموذج (٣):

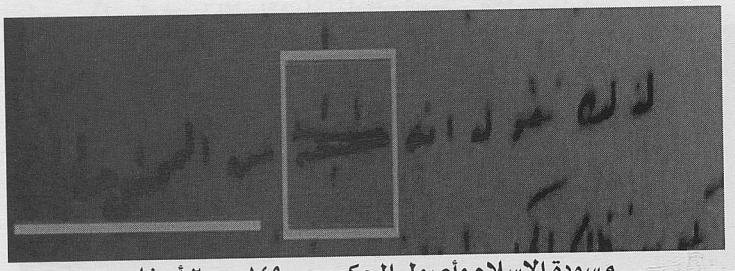

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص ١٤٩، س ٢ أسفل.

الوصف: شطب على (حقيقة) وجعلها (من المحتمل حقيقة).

رابعًا- الشطب للتصحيح:

نموذج (١):

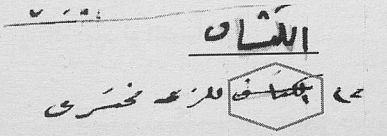

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٣٩، هامش (٢).

الوصف: قام بالشطب على كلمة (الكشاف) وكتبها أعلى السطر مرة أخرى بصورة أوضح.

نموذج (٢):

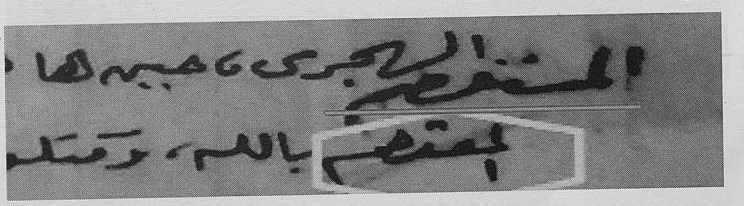

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٨٨، س٢ أسفل.

الوصف: شطب على (المعتصم) وكتب أعلى السطر (المستعصم).

خامسًا- الشطب للحذف النهائي من نص الكتاب:

نموذج (١):

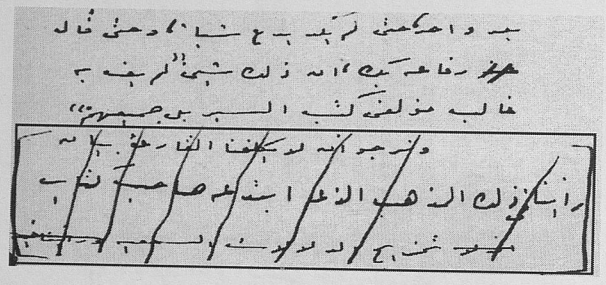

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص١٣١، آخر ثلاثة سطور

الوصف: شطب على جملة كاملة وحذفها من الكتاب، وهي: "ونرجو أن لايكلفنا القارئ بيان رأينا في ذلك المذهب الذي أشاعه صاحب كتاب تخريج الدلالات السمعية"، وهي لا توجد في المطبوع ص٥٢ بعد س٦.

نموذج (٢):

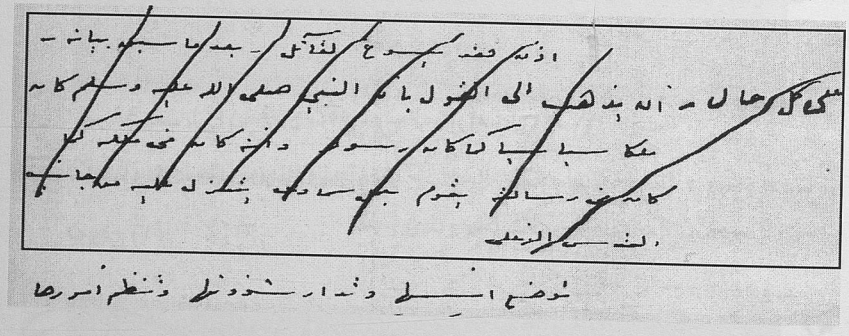

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص١٤٥، س١-٥.

الوصف: شطب على فقرة كاملة من خمسة سطور وحذفها من نص الكتاب، وهذه الفقرة هي: "إذن فقد يسوغ لقائل - بعد ما سبق بيانه - على كل حال أن يذهب إلى القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكًا سياسيًا كما كان رسولًا وأنه كان في ملكه كما كان في رسالته يقوم بعمل سماوي يتنزل عليه من جانب القدس الأعلى". وهي لا توجد في المطبوع ص٥٨.

نموذج (٣):

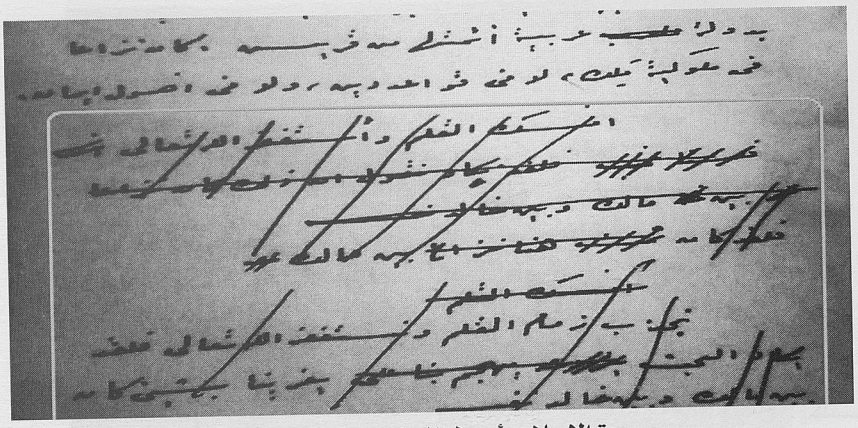

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٢٤٠، س٨-١٥.

الوصف: شطب على ثمانية سطور، وبها إعادة كتابة أكثر من مرة ثم شطب مرة أخرى. وهذه السطور تضم ما يأتي: "أمسك القلم وأستغفر الله تعالى... فلقد نكاد نقول أن ذلك كان نزاعًا بين...مالك وبين خالد نفسه...فلقد كان... هنا نزاع بين مالك .... أمسك القلم. نجذب زمام القلم ونستغفر الله تعالى فلقد يكاد البحث...يهجم بنا على يغرينا بشيء كان بين مالك وبين خالد نفسه". وموطنها يقابله في المطبوع ص٩٨ بعد س١٠.

سادسًا- الإلحاقات للاستكمال:

نموذج (١):

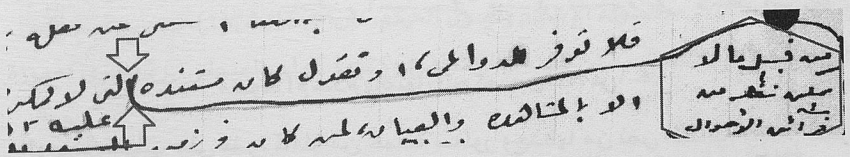

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٤١ س٥.

الوصف: كان المكتوب (كان مستنده التي) فقام بعمل إلحاقة بعد كلمة (مستنده)، على الهامش الأيمن للصفحة، وكتب (من قبيل مالا يمكن نقله من قرائن الأحوال).

نموذج (٢):

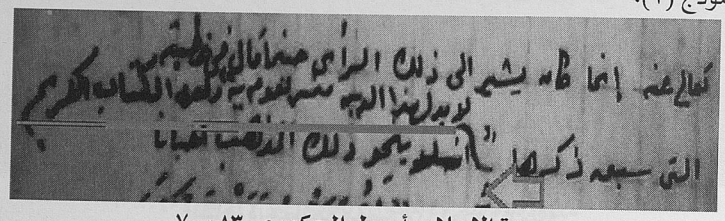

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٨٣ س٧.

الوصف: قام بعمل إلحاقة وكتب أعلى السطر وعلى الهامش الأيسر للصفحة: "لابد لهذا الدين ممن يقوم به ولعل الكتاب الكريم".

سابعًا- مواضع بياض داخل النص:

نموذج (١):

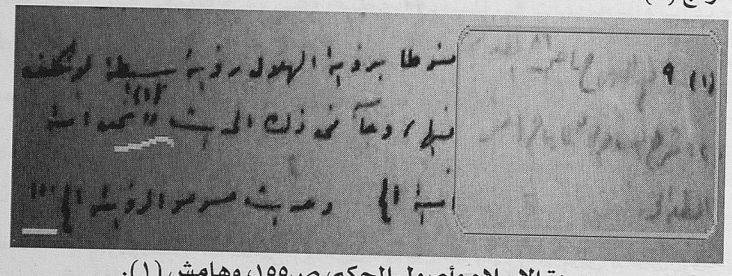

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص١٥٥، وهامش (١).

الوصف: وضع علامة استفهام مكان الحاشية لاستكمال التوثيق، ثم استدرك الأمر بعد ذلك، وكتب الحاشية في وقت آخر وبلون أحمر.

نموذج (٢):

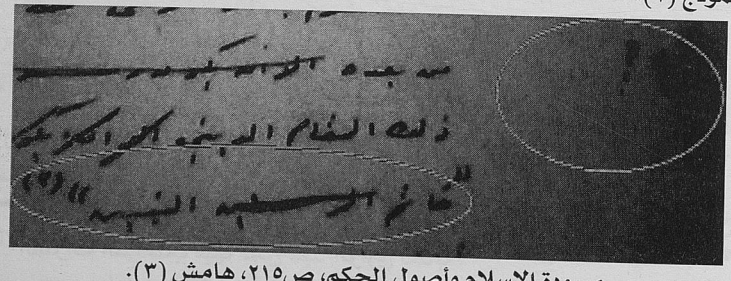

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٢١٥، هامش (٣).

الوصف: الرقم في المتن، وفي الهامش الرقم فقط ومعه علامة الاستفهام، وقد استدرك ذلك في المطبوع ص٨٧ هامش (٢)، ووثق الآية [سورة الأحزاب].

ثامنًا- تصحيح المخطوط لأخطاء المطبوع: ويتمثل ذلك في اثنين وعشرين موضعًا، من بينها:

نموذج (١):

وله حق القيام على دينهم، فيقيم فيهم حدوده، وينفذ شرائعه،

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص٣ س٩.

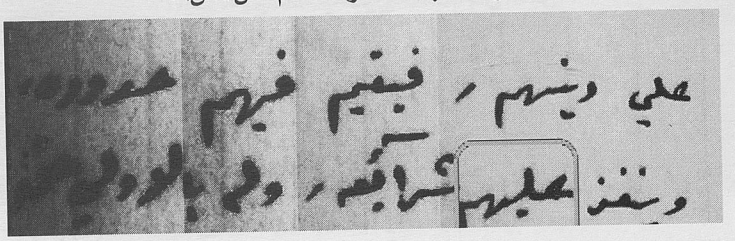

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٥ س٦.

الوصف: كلمة (عليهم) ساقطة من المطبوع.

نموذج (٢):

(١) الخلافة للسيد محمد رشيد رضا ص ٢٤ — ٢٥ (٢) كتبنا ذلك يوم كانت الخلافة فى تركيا. وكان الخليفه محمدا الخامس، وقد ذهبت بعد ذلك الخلافة من تركيا. وذهب محمد الخامس وغير محمد الخامس من الخلفاء. لما ذهبت تلك القوة التى قلنا انها أساس الخلافة

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٢٥، هامش (٢)

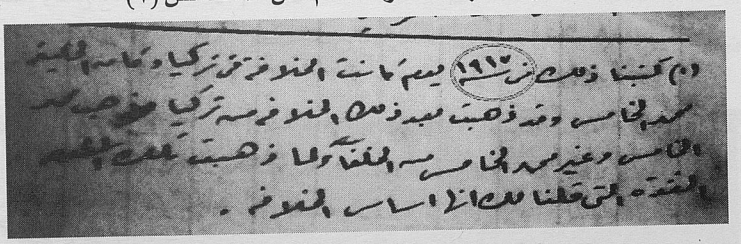

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص٦١، هامش (١).

الوصف: سقط من المطبوع (في سنة ١٩١٧)، وهذا السقط مهم جدًا في التأريخ لتعدد الفترات التي كتب فيها علي عبد الرازق لكتابه.

نموذج (٣):

وأفرد كل رجل بحيز واستعمل عمرو بن حزم على نجران

القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٢٥م، ص ٥٤ س١٢.

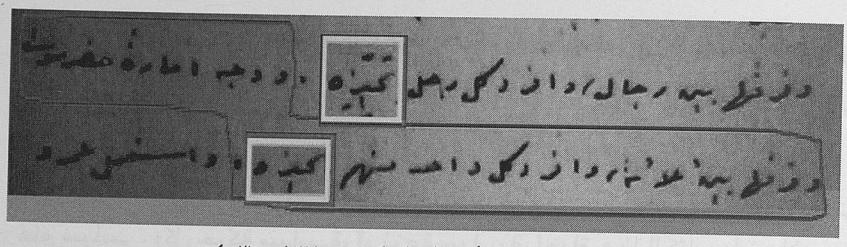

مسودة الإسلام وأصول الحكم، ص١٣٧ س٣-٤.

الوصف: سقط من المطبوع يضم الجملة الآتية: "ووجه إمارة حضرموت وفرقها بين ثلاثة وأفرد كل واحد منهم بحيزه". وسبب السقط يرجع إلى نقل النظر بين كلمتي (بحيزه) الواردة قبل السقط وبعده.

وبالإضافة إلى هذه المحاور الثمانية الخاصة بالمخطوط يُلاحظ وجود بعض التصحيفات والتحريفات في المسودة الخطية، وهي شيء طبيعي في المسودات، ويتم معالجتها بعد ذلك في المبيضات. وكذلك وجود بعض التغييرات القليلة في المخطوط عن المطبوع، والتي يبدو أن علي عبد الرازق قام بإحداثها أثناء الطباعة.

كما أن ترقيم الصفحات في المخطوطة بأكثر من رقم والشطب على ترقيم وإبقاء آخر يدل على أن علي عبد الرازق كان يرفق صفحات من نسخة مع صفحات من نسخة أخرى ... وهكذا. وهذا يعني أنه كتب كتابه في فترات مختلفة وأنه وفَّق نسخة مخطوطة الكتاب من أوراق ترجع لسنوات مختلفة خلال الفترة (١٩١٥-١٩٢٥م)، ومما يؤكد ذلك وجود عدة طيارات ورقية مختلفة الأحجام مضافة بين أوراق المخطوط تستكمل بعض نصوص الكتاب.

* * *

النقطة الأخيرة في هذه الدراسة التوثيقية للكتاب هي التساؤل عن وجود جزء ثان من كتاب (الإسلام وأصول الحكم). فمع أن المعروف هو الكتاب الذي بين أيدينا، إلا أننا نجد علي عبد الرازق يذكر في أكثر من موطن أنه سيواصل الكتابة في الموضوع، ومن ذلك:

- قوله في مقدمة الكتاب: "شرعت في بحث ذلك كله منذ بضع سنين، **ولا أزال بعد عند مراحل البحث الأولى**"[1]. ومعناه أن كتابه خطوة أولى تعقبها خطوات.

(١) الإسلام وأصول الحكم. الطبعة الثانية، ١٩٢٥م، ص (ف).

● وقوله: "**إني لأرجو- إن أراد الله لي مواصلة ذلك البحث - أن أتدارك ما أعرف في هذه الورقات من نقص**"(١). مما يعني توافر النية والعزم على استكمال البحث في الموضوع.

● وقوله: "لو وضعنا هذا الكتاب كله في بيان الضغط الملوكي الإسلامي على كل علم سياسي. وكل حركة سياسية، أو نزعة سياسية، لضاق هذا الكتاب وأضعافه عن استيعاب القول في ذلك، ثم لعجزنا عن بيانه على وجه كامل، فحسبنا الآن تلك الإشارة المجملة، **وعسى أن يمر بك قريبًا بعض ما يتصل بهذا البحث**"(٢).

● وقوله: "ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك... **وربما بسطنا لك ذلك بعد**، أما الآن فحسبنا أن نكشف لك عن الواقع المحسوس لتؤمن بأن ديننا غني عن تلك الخلافة الفقهية، ودنيانا كذلك"(٣).

● وقد ذكر علي عبد الرازق في أحد حواراته الصحفية(٤) أنه على الرغم من حكم هيئة علماء الأزهر سيستمر في آرائه وفي نشرها، لأن الحكم لا يعدل طريقة تفكيره. وأنه سيسعى إلى ذلك "**بكل الوسائل الممكنة كتأليف كتب جديدة، ومقالات في الصحف، ومحاضرات، وأحاديث**".

● كما جاء في مذكراته غير المنشورة: "ظهر هذا الكتاب منذ نيف وثلاثين عامًا، **وكان الجزء الذي صدر منه** مختصًا بالبحث في الخلافة والحكومة في الإسلام"(٥).

مثل هذه الإشارات تدل على أن علي عبد الرازق لم يكن ليتوقف عن الكتابة في الموضوع نفسه، ولكن يبدو أن ضراوة المعركة التي تعرض لها بسبب كتابه، والخسائر التي لحقت به على المستويات العلمية، والوظيفية، والاجتماعية جعلته يحيد عن مجال تأليف الكتب، ويؤثر نشر بقية أفكاره في موضوع (الدين ونظم الحكم) منجمة على هيئة مقالات ومحاضرات وأحاديث في دوريات مختلفة، ومن هنا يأتي ما نعتبره افتراضًا جزءًا ثانيًا للكتاب. حيث توجد مجموعة من هذه المقالات والبحوث والمحاضرات والحوارات تزيد عن العشرين، ويبلغ حجمها ما يزيد عن حجم كتابه الأصلي، وهي:

---

(١) المصدر نفسه، ص (ص).
(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٤) جريدة السياسة. السنة الثالثة - العدد٨٦٦، الجمعة ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٥م، ص٥.
(٥) ممدوح عبد الرازق: تقديم كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، ص٩.

١ - [١٩٢٥م]: الإسلام وأصول الحكم.. الخلافة والحكومة في الإسلام١.

٢ - [١٩٢٥م]: الإسلام وأصول الحكم.. الخلافة والحكومة في الإسلام٢.

٣ - [١٩٢٥م]: الإسلام وأصول الحكم...عرش وتاج وذات ملكية.

٤ - [١٩٢٥م]: الإسلام وأصول الحكم وفضيلة الشيخ شاكر.

٥ - [١٩٢٥م]: الإسلام وأصول الحكم.

٦ - [١٩٢٥م]: رد الشيخ علي عبد الرازق على اتهامات هيئة كبار العلماء.

٧ - [١٩٢٥م]: جلسة المحاكمة.

٨ - [١٩٢٥م]: الشيخ عبد الرازق مصلح الإسلام الجديد مستمسك بآرائه معتزم إذاعتها [حوار].

٩ -[١٩٢٥م]: حديث جديد مع الشيخ علي عبد الرازق [إيضاح].

١٠ -[١٩٢٥م]: حكم هيئة كبار العلماء١.

١١ - [١٩٢٥م]: حكم هيئة كبار العلماء٢.

١٢ - [١٩٢٥م]: الخلافة بين يدي السياسة.

١٣ - [١٩٢٦م]: الخلافة بين السياسة والدين.

١٤ - [١٩٢٨م]: الجمهورية اللادينية في الإسلام١.

١٥ - [١٩٢٨م]: الجمهورية اللادينية في الإسلام٢.

١٦- [١٩٢٨م]: الأمة السورية بين الجمهورية والملكية.

١٧ - [١٩٢٨م]: ساعة مع الشيخ علي عبد الرازق [حوار].

١٨ - [١٩٣١ م]: حرية الفكر.

١٩- [١٩٣٢م]: الدين وأثره في حياة حضارة مصر الحديثة.

٢٠ - [١٩٣٥م]: الديمقراطية والدين.

٢١ - [١٩٤٢م]: في تشريع الإرث والوصية.

٢٢- [١٩٤٧م:] [مناقشة في مجلس النواب].

٢٣ - [١٩٥١م]: الاجتهاد في نظر الإسلام.

٢٤ - [١٩٦٦م]: [الحوار الأخير لعلي عبد الرازق].

ودون مجموعة هذه المقالات بجانب كتاب علي عبد الرازق الآخر (الإجماع في الشريعة الإسلامية) الصادر سنة ١٩٤٧م- لا يمكن تحقق النظر الكلي لفكره ولكتابه (الإسلام وأصول الحكم).

مصادر الدراسة ومراجعها

أولًا- الوثائق:

● خطاب من مطبعة مصر إلى علي عبد الرازق أثناء طباعة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) سنة ١٩٢٥م.

ثانيًا- المخطوطات:

● علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم. [مخطوطتان محفوظتان لدى الدكتور عمرو كمال حامد، حفيد الشيخ علي عبد الرازق].

ثالثًا: طبعات كتاب (الإسلام وأصول الحكم) مرتبة زمنيًا:

١. القاهرة، مطبعة مصر، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٢٥م.

٢. القاهرة، مطبعة مصر، الطبعة الثانية، أغسطس ١٩٢٥م.

٣. القاهرة، مطبعة مصر، الطبعة الثالثة، سبتمبر ١٩٢٥م.

٤. نقد وتعليق: ممدوح حقي. بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦م.

٥. مجلة الطليعة. نوفمبر ١٩٧١م، ص ص ١٣٧- ١٦٠ .

٦. تقديم وتعقيب: محمد عمارة [الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق- دراسة ووثائق] .بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٧٢م.

٧. نقد وتعليق: ممدوح حقي. بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧٨م.

٨. تقديم: جابر عصفور. القاهرة، سلسلة المواجهة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٩. تونس، دار الجنوب، ١٩٩٣م.

١٠. تقديم: عبد المجيد الشرفي. عمان - الأردن،١٩٩٣م.

١١. تقديم: جابر عصفور. القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م.

١٢. تقديم: وجيه كوثراني. [ضمن: الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا (رشيد رضا -علي عبد الرازق - عبد الرحمن الشهبندر) دراسة ونصوص. بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٦م، ص ص ١٥١-١٨٥. [ثلثا الكتاب]

١٣. سوسة - تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.

١٤. تقديم: ممدوح عبد الرازق. القاهرة، دار الهلال، ٢٠٠٠م.

١٥. تقديم وتعقيب: محمد عمارة [الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق- دراسة ووثائق] .بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م.

١٦. بيروت، دار التكوين للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥م.

١٧. تقديم: جابر عصفور. [مع كتاب: أصول الحكم في الإسلام لعبد الرزاق السنهوري]. القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٧م.

١٨. تقديم: جابر عصفور. [مع كتاب: أصول الحكم في الإسلام لعبد الرزاق السنهوري] . مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.

١٩. تقديم وتحقيق: إبراهيم عبد الحميد، ومحمد الأنصاري. [مع طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد لعبد الرحمن الكواكبي] .القاهرة، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٢٠. حلب - سورية، دار نون٤ للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠١٠م.

٢١. تقديم: حيدر إبراهيم علي. [مع نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم للطاهر بن عاشور] .كتاب الدوحة (٥). قطر- الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ٢٠١١م.

٢٢. بيروت، دار المدى، [مع جريدة السفير]، ٢٠١١م.

٢٣. تقديم: رضوان السيد .[ضمن: حوار وردود حول الإسلام وأصول الحكم (علي عبد الرازق، ومحمد الطاهر بن عاشور، ومحمد الخضر حسين)] .بيروت، مكتبة جداول، ٢٠١١م.

٢٤. تقديم: عمرو كمال حامد. [تحت عنوان: المنظور المعاصر لكتاب الإسلام وأصول الحكم] القاهرة، ٢٠١٢م.

٢٥. تقديم: عمار علي حسن. القاهرة، دار الكتاب المصري - اللبناني، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٢م.

٢٦. تقديم: عمار علي حسن. القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١٣م.

٢٧. تقديم وقراءة: نصر حامد أبو زيد. القاهرة، دار التنوير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٢٨. تقديم: شعبان يوسف. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٣م.

٢٩. تقديم: ممدوح عبد الرازق. مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.

٣٠. تقديم: علاء عبد الوهاب. كتاب اليوم، القاهرة، دار أخبار اليوم، ٢٠١٥م.

٣١. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥م.

٣٢. تقديم: ممدوح عبد الرازق. القاهرة، دار الهلال، ٢٠١٦م.

٣٣. تقديم: عبد المجيد الشرفي. مكتبة الأسرة الأردنية، عمان - الأردن، ٢٠١٦م.

رابعًا- المراجع الأخرى:

١. إلهام شاهين: العلمانية في مصر وأشهر معاركها. ج١ (معركة كتاب الإسلام وأصول الحكم). القاهرة، دار هارموني للطباعة، ٢٠٠١م.

٢. أيمن فؤاد سيد: مسودة كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، للمقريزي. لندن، مؤسسة الفرقان، ١٩٩٥م.

٣. عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

٤. عبد اللطيف حمزة: الصحافة المصرية في مائة عام. المكتبة الثقافية (١٤). القاهرة، ١٩٦٠م.

٥. عبد اللطيف فايد: الدكتور طه حسين مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم. جريدة الجمهورية، السنة ٤٠، العدد ١٤٣٨٩، الجمعة ٢١ مايو ١٩٩٣م.

٦. مجاهد خلف: الإسلام وأصول الحكم بين طه حسين وعلي عبد الرازق [تحقيق صحفي]. جريدة الجمهورية، السنة ٤٠، العدد ١٤٣٩٦، الجمعة ٢٨ مايو ١٩٩٣م.

٧. علي عبد الرازق: [حديث معه منشور تحت عنوان]: بعد قرار هيئة كبار العلماء الشيخ عبد الرازق مصلح الإسلام الجديد مستمسك بآرائه معتزم إذاعتها. جريدة السياسة. السنة الثالثة - العدد٨٦٦، الجمعة ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٥م، ص٥، وهذا الحديث هو ترجمة جريدة السياسة للحديث الذي أجرته جريدة «البورص إجيبسين».

٨. فاروق منصور: الإسلام وأصول الحكم. مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثاني ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩. محمد بخيت المطيعي: حقيقة الإسلام وأصول الحكم. القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

١٠. محمد الدسوقي: طه حسين يتحدث عن أعلام عصره. سلسلة اقرأ (٥٧٨)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢م.

١١. محمد ضياء الدين الريس: الإسلام والخلافة في العصر الحديث- نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم. جدة، الدار السعودية للنشر، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٢. محمد عمارة: الإسلام وأصول الحكم - دراسة ووثائق. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م.

١٣. محمد عمارة: طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام. القاهرة، هدية مجلة الأزهر. ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٤. محمود أمين العالم: ثورة فكرية... ولكن - حديث مع صاحب «الإسلام وأصول الحكم». مجلة المصور، العدد ٢١٩١، ٧ أكتوبر ١٩٦٦م.

١٥. محمود الورداني: ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث. القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢م.

١٦. مختار التهامي: ثلاث معارك فكرية. القاهرة، ١٩٧٦م.